2020/2/19
إسلام موسى (عطاالله)
Islam Mousa (Atalla)

باحث في مركز التخطيط الفلسطيني- وحدة أبحاث الأمن القومي

باحث في المركز الفرنسي لبحوث وتحليل السياسات الدولية

Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales

رابط المقال منشور على موقع المركز الفرنسي
https://cfrp24.com/la-politique-derdogan-envers-la-communaute-turque-en-france/

سياسة أردوغان تجاه الجالية التركية في فرنسا

Islam Mousa (Atalla)
19/2/2020

تزداد محاولات الضغط التركي على السياسة الفرنسية، في الفترات الأخيرة مستخدمة أورق ضغط مختلفة، بداية من اللاجئين الراغبين بالهجرة، وإعادة المقاتلين الأجانب، وليس آخرها وورقة استغلال الجالية التركية في أوروبا.

وتعتبر فرنسا أن تلك الضغوطات المقلقة التي تمارس من بوابة الإيديولوجية الدينية الإسلامية كلها بهدف تحقيق مشروع السيطرة الذي بدأه الرئيس رجب طيب أردوغان على رأس حزب "العدالة والتنمية" منذ 2002؛ لاستعادة وتوسيع نفوذه سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

على المستوي الإقليمي ساهمت انتفاضات "الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة في تمهيد الطريق أمامه، بشكل أو بآخر، لتسويق التجربة التركية إلى المنطقة العربية باعتبارها تجربة نموذجية ساعدت الإسلاميين على الوصول إلى السلطة ديمقراطياً، في بلد علماني شعبه مسلم وتاريخه عثماني بملامح قومية تركية. لكن بدأ يتكشف الوجه الحقيقي لهذا النموذج بعدما استنفر الرئيس أردوغان كل إمكانيته "المطعمة بخطاب طائفي" لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد باعتباره العائق الرئيس الذي يمنعه من تحقيق أحلامه في الخلافة والسلطنة.

أما على المستوى الدولي، فهو يعمل من خلال محاولات السيطرة على الهياكل المجتمعية القائمة في الدول الأوربية، واستثمار الجاليات التركية الموجودين في الشتات، وقد حذَّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مما وصفها لعبة تركيا من نشر أيديولوجية إسلامية مغلفة بمصالح سياسية لحزب العدالة والتنمية، قائلًا: "يجب أن ننجح في توضيح الأمور مع تركيا؛ لأن المشروع التركي، كما هو عليه اليوم، هو مشروع سياسي ديني".

وهناك شعور متزايد بأن الرئيس التركي يرغب في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية الفرنسية، مستغلاً الجالية التركية.

تركيا تستغل الجالية التركية مستغلا والعلمنة الأوربية لمد نفوذها

ناضلت أوروبا من خلال مسيرة عملية شاقة، هيمنة الكنيسة الدينية التي مارست سلطة سياسية وتربوية مطلقة، وأصبحت فرنسا رسمياً دولة علمانية في عام 1905؛ الدين مفصولاً تماماً فيها عن مجالات التعليم والسياسة. ومثلها حذت دول أوروبية أخرى حذوها.

ومع ذلك، لم يكن من السهولة فصل الرابط الغير قابل للإنفصام بين الدين والسياسة، حيث كان دين واحد في السابق يستعبد الدولة وسيطر على المجتمع لفترة طويلة جداً، لكن الدولة اليوم الدولة تضطلع بدور سطحي على الدين، وأصبحت هذه المجتمعات حرة ومتعددة الأديان.

هذا النمط العلماني الأوربي، نشأ في تركيا أيضاً، بعد أن تبنى مصطفى أتاتورك النمط الفرنسي في إنشاء تركيا العلمانية في عام 1923، لكنه تباين عنها، بأنه لم يستبعد الدين من التعليم والسياسة فحسب، بل أخضعت رجال الدين الإسلاميين بعد حوصلتهم في "رئاسة الشؤون الدينية" بوصفها إحدى الدوائر الحكومية، إلى سلطة دولة مركزية مع مؤسسات وطنية قوية، تقوم من خلالها ببناء المساجد، والسيطرة على النفوذ الديني (وهي ما استثمرها فيما بعد حزب العدالة والتنمية). هذه العلمنة التركية أصبحت فيما بعد مصدر قوة لعلاقات تركيا مع أوروبا.

ومع استمرار حرية التديين، نمت المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء القارة حاليا، واستعانت كثير من المجتمعات الأوربية بتعاليم من المجتمع الإسلامي الأول في العالم (تركيا) الذي اعتمد "العلمنة"، لرسم نماذج عن الإسلام، والتعليم والسياسة، في ظل استراتيجية التصدي للإسلام الراديكالي.

ففي يناير 2010، على سبيل المثال، أعلنت ألمانيا أنها ستبدأ بتدريب أئمة في الجامعات العامة، بعد قيامها (باتباع التجربة العلمانية) على غرار النموذج التركي. وقد بدأت فرنسا أيضاً، مبادرة خاصة بها لاستخدام ممتلكات الدولة للمساعدة في بناء المساجد، وتدرس هولندا نموذج "رئاسة الشؤون الدينية"، وقامت بوضع برامج تمولها الحكومة لتدريب الأئمة.

هذه النوعية الاسلامية التركية المنفتحة، تحول بسرعة إلى أحدث "الصادرات" التركية إلى أوروبا. وأصبحت مبدأ ثمين تزداد نمواً في علاقات تركيا مع أوروبا، في إطار تصدي أروبا للتعاليم الراديكالية للإسلام.

وكان قد ساد شعور متفائل الى حد ما في واشطن والاتحاد الأوربي، ما عندما استلم أردوغان السلطة واتخذ خطوات لتحديث اقتصاد تركيا وحكمها الديمقراطي ونظامها البيروقراطي.

لكن هذا التفاؤل لم ينفك إلى أن تتدهور خلال العقد الماضي، لا سيما بعد تصاعد موجة الإرهاب بعد عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وصدور تقارير حول تعاون تركيا مع الإسلاميين الراديكاليين، بهدف السيطرة ومد النفوذ.

أدركت فرنسا كغيرها من الدول الأوربية أن علمنة أردوغان ليست هي علمانية أتتاروك، فهو يطمح من خلال السيطرة على المسجد من قبل الدولة السيطرة على الفضاء العام والمجتمع، وليس فصل المسجد عن الدولة، فهو يفعل ذلك لأسباب تتعلق بديمومته السياسية والمساومة على المصالح، وليس بدافع اليقين والإيمان.

لذلك بدأ يمد نفوذه من خلال، بناء المساجد، والتأثير في الجالية التركية في فرنسا وغيرها من البلدان الأوربية.

فالأتراك المغتربون كتلة فاعلة مهمة، يقدر أردوغان استغلالها كلوبيات ضاغطة على صناع القرار في أروبا، ولا سيما فرنسا.

وفقاً لوزارة الخارجية التركية، يعيش نحو خمسة ملايين مواطن تركي في الخارج، منهم أربعة ملايين في أوروبا الغربية. منهم 2.5 مليون تركي يعيشون في ألمانيا، و 540000 في فرنسا، و384000 في هولندا، و160000 في بلجيكا، و112000 في النمسا.

فأروغان يستثمر النزعة المحافظة التي يميل لها الأتراك الذين يعيشون في الخارج، لا سيما وأن العديد منهم يرون في الإسلام عنصراً مهماً في الحفاظ على هويتهم التركية، ووفقاً لاستطلاعٍ للرأي أجرته شركتا الأبحاث الألمانيتان "إنفو" و"ليلييبرغ" عام 2012 حول "الأتراك في ألمانيا"، أعرب 37% من الأتراك المشاركين في ألمانيا أنهم يملكون معتقدات دينية راسخة، بالمقارنة أعطى 16% فقط من أتراك يعيشون في تركيا نفسها.

وكان قد صوت لصالح أردوغان ما نسبته 61،5% من الناخبين الأتراك في الخارج، مقارنة 49،5% من أتراك تركيا في انتخابات عام 2011.

وتعتبر تركيا نفسها بقيادة أردوغان قيمة على المسلمين في أروبا ولا سيما فرنسا بخلاف بقية الدول، ففي حين لا يتجاوز عدد المسلمين الأتراك 540000 ألفا في فرنسا بخلاف الجزائريين مثلا الذين يتعدون المليون ونصف المليون مسلم، أو المغربيين الذين يتجاوزون مليون مسلم، فإن تأثير تركيا في الجاليات المسلمة كبير للغاية.

فهي ترسل طوال السنوات الماضية الأئمة والأموال وتمول كذلك أماكن العبادة الإسلامية في المؤسسات والأماكن العامة.

فحسب تقدير لوزارة الداخلية الفرنسية أن عدد المساجد بفرنسا يقدر بـ250 مسجدًا وهناك تقديرات أخرى كتقرير "بي بي سي" في مايو عام 2018، أن فرنسا بها الآن أكثر من 2000 مسجد، ودور للعبادة (مناطق العبادة هذه قد تكون صغيرة ولا تأخذ اسم المسجد لكنها تصلح مكان للتعبد)، بالإضافة إلى

آلاف المؤسسات التربوية والجمعيات، وكلها نشطة في أوساط الشباب ولها توجهات إما دعوية أو تربوية أو إغاثية ولها تأثير كبير في فكر هؤلاء الشباب.
وفقا لمجلة "لو إكبريس": إن 70% من الأئمة المسلمين بفرنسا ليسوا فرنسيين بل إن كثيرين بينهم أتراك، وهو ما له دلالات كثيرة خطيرة".
فهناك 200 إمام رسمي مرسل من أنقرة إلى فرنسا، بينما تمتلك الحكومة التركية إدارة 250 مسجدا بشكل رسمي أيضا"، بينما الجزائريون الذين هم دائما أكثر فئة مسلمة في فرنسا لا يوجد منهم سوى 100 إمام على الأكثر.
وفي حال تجرأ أحد على انتقاد مشروع التمدد الاسلامي التركي من خلال الجالية في فرنسا، أو أروبا، يتعرض للانتقاد والاتهام تحت شعار العداء للإسلام والمسلمين؛ أي الإسلاموفوبيا،
فهناك أقلام مناصرة لهذا المشروع، جزء منهم متحالف من يسار الإخوان". هذه الأقلام دائما تنظر الى "الإمبريالية الاقتصادية الأمريكية والغربية"، و"مؤامرة قوى المال"، و"أسعار الفائدة"، وهي الموضوعات التي تجد صدى قوياً لدى المسلمين الأتقياء وعند بعض النشطاء السياديّين اليساريين.

ووفقا للسياقات السابقة، من المؤكد أن انسحاب تأثير سلوك العدالة والتنمية بقيادة أردوغان كـ (مُلهم إسلامي) بغلاف علماني، لن يتوقف على الجالية التركية وحدها، بل على الأغلب أنه يمتد إلى جاليات أخرى، فحسب أريان بونزون صاحبة كتاب "تركيا: ساعة الحقيقة": أن
"النموذج الفرنسي في العلمانية يجد صعوبة في التأقلم مع الجالية المسلمة، بحيث يتوهم البعض أنّه يجب أن تكف أن تكون مسلمًا حتى تصبح فرنسيًّا، وأنّه بالمقابل، غالبًا ما يتم اللجوء إلى النموذج التركي الذي يبدو لجزء من أبناء الجالية المسلمة أنّه يجمع بين الاعتقاد والمواطنة في آن واحد"
لذلك هناك ضرورة فرنسية إلى الانتباه الى القوة الناعمة التي تحاول تركيا من خلالها التأثير على الجالية التركية والقرار في فرنسا، مهما كانت الأساليب والتسميات التي تتخفى بغلاف علماني، لكنه في داخله ترويج للمشروع التركي على الصعيد الأوروبي.
وكما أن هناك ضرورة فرنسية لإيجاد وسائل وطرق توعية تصل للجمهور، توضح من خلالها فرق العلمانية التركية في زمن أردوغان التي تأخذ المغلفة بنمط الإسلام الحركي، والانتباه لإعادة تعريف العلاقات بين الإسلام والدولة، على اعتبار الديانة الإسلامية هي عقيدة؛ ولذلك فهي تهتم بشؤونها الخاصة، والتمييز بين من ينتقدون الإسلام والمسلمين، وبين من ينتقدون الحركات الإسلامية بالتحديد باعتبارها حركات أيديولوجية تبحث عن السلطة والمصالح.